سلسلة ترجمات الزيتونة (89)

وفاق وهمي: أسطورة "المحور" الروسي الصيني الإيراني

حزيران/ يونيو 2022

ترجمة لدراسة نشرت في:

مجلة آيجن أفيرز Asian Affairs

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وفاق وهمي: أسطورة "المحور" الروسي الصيني الإيراني

ترجمة واختصار

أمل عيتاني

العنوان الأصلي:

An Illusory Entente: The Myth of a Russia-China-Iran “Axis”

المصدر: آيجن أفيرز Asian Affairs، العدد الأول، مجلد 53، 2022

الكاتبة: نيكول جراييفسكي Nicole Grajewski

التاريخ: 2022/2/14

مقدمة المترجم:

تأتي هذه الترجمة التي تلخّص دراسة "وفاق وهمي: أسطورة "المحور" الروسي الصيني الإيراني" وسط الحديث عن مقاربة "الاستدارة نحو الشرق"، ووسط سعي بعض الدول لإعادة تعريف المبادئ المعيارية للنظام العالمي، والترويج لنظام عالمي متعدّد الأقطاب.

هذه الدراسة هي من إعداد نيكول جرابيفسكي، الباحثة في شؤون الأمن الدولي في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية Belfer Centre for Science and International Affairs في كلية هارفارد كينيدي Government Harvard Kennedy School of، وطالبة دكتوراه في جامعة أكسفورد University of Oxford في قسم السياسة والعلاقات الدولية.

تناقش هذه الدراسة التماثل في مقاربة روسيا والصين وإيران للنظام الدولي، وتبحث في الدور الروسي والصيني في تطور البرنامج النووي الإيراني، وكذلك في أهمية مشاركة إيران مع منظمة شنجهاي للتعاون، وفي تشجيع بكين وموسكو لإيران في تطبيق ممارسات تعزّز السيادة واستقرار النظام. كما تسلّط الضوء على الدور الإيراني في الجهود الروسية لربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بمبادرة الحزام والطريق الصينية، بالإضافة إلى الجهود الأوسع نطاقاً لدعم التعامل المالي بغير الدولار الأمريكي. وتخلص الباحثة إلى أنه وبالرغم من التقارب الفكري والتنسيق بشأن القضايا البارزة، سيكون من الخطأ الإشارة إلى وجود محور روسي صيني إيراني كبير. إذ تظلّ العلاقة الثلاثية مجردة من العلاقات المنظمة والمؤسسية، بمعزل عن العلاقات الثنائية الخاصة بكل منها، والتي تميل إلى السماح فقط بتنسيق ثلاثي متواضع.

تقدم هذه الترجمة الملخّصة أهم الأفكار الواردة في دراسة "وفاق وهمي: أسطورة "المحور" الروسي الصيني الإيراني"، والمكونة في الأصل من 20 صفحة. وهي تندرج في إطار ضرورة نشر الوعي والمقاربة العلمية في تحليل المتغيرات والتوجهات الدولية.

وفاق وهمي: أسطورة "المحور" الروسي الصيني الإيراني

مقدمة:

في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2019، وبعد طول ترقب، أجرت روسيا وإيران والصين مناورات بحرية في المحيط الهندي وخليج عُمان. وبالرغم من أن هذه المناورات في ظاهرها هدفت إلى تعزيز آفاق التعاون المشترك للقوات البحرية في البلدان الثلاث، إلا أنها ضمنياً كانت محاولة رمزية للتعبير عن وجود تكتّل منسّق في مواجهة أحادية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump. وقد عكست المناورات، التي كانت استعراضية إلى حدٍّ كبير، سياسة المراوغة التي يتبناها "المحور الثلاثي". فالعلاقة الثلاثية بين هذه الأطراف تفتقر إلى التنظيم والمؤسسية بعكس ما تتسم به علاقاتها الثنائية. فعلى الرغم من التقارب الفكري والتنسيق حول القضايا البارزة مثل المفاوضات النووية الإيرانية، فإنه من الخطأ افتراض وجود محور روسي – صيني – إيراني كبير. إن التصور بأن هذه الدول الثلاث تشكّل كتلة واحدة متماسكة تدحضه حقيقة عدم وجود هياكل مؤسسية مميزة للتحالفات الرسمية وغير الرسمية بين هذه الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثرت الاختلافات في طبيعة علاقات طهران مع موسكو وبكين على مجالات الاهتمام الرئيسية. ففي الوقت الذي كانت فيه المصالح الاقتصادية بين بكين وطهران العامل الحاسم في تطور العلاقات بين البلدين، كان تطور العلاقات الروسية الإيرانية مدفوعاً بمخاوف أمنية مشتركة أو متقاربة وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الممتدة من بحر قزوين إلى أفغانستان. فمنذ عودة فلاديمير بوتين Vladimir Putin إلى سدّة الرئاسة في سنة 2012، سعت موسكو إلى معالجة حالة انعدام الثقة التاريخية في العلاقات الروسية الإيرانية مع الاستمرار في تعزيز العلاقات الصينية

دونالد ترامب

فلاديمير بوتين

الروسية كجزء من عملية "الاستدارة نحو الشرق". وقد أسهمت سياسة "الضغط الأقصى" والعقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على طهران، في توضيح محدودية قدرة روسيا على دعم إيران مقارنة بالصين. وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت موسكو استعداداً أكبر لانتقاد سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، خصوصاً منذ بدء الأزمة الأوكرانية سنة 2014. وبدل التركيز على الدوافع الرئيسية لعلاقات روسيا مع إيران والصين، تبحث هذه المقالة في المجالات التي تتقاطع فيها السياسات والمبادرات بين الدول الثلاث، وتوضّح الديناميكيات الأساسية التي شكّلت العلاقات الثلاثية، والتي ما تزال في حدِّ ذاتها مبنية على توافق وهمي قائم على تنسيق حديث العهد في المصالح المشتركة، دون وجود روابط ثابتة تسمح بتشكيل تحالف حقيقي.

أولاً: روسيا والصين وإيران في النظام العالمي:

تبنت كل من روسيا والصين وإيران رؤية مشتركة للنظام العالمي؛ تدعو إلى التمحور حول سيادة الدول وإيجاد توازن قوى متعدد الأقطاب مناهض للهيمنة. وقد وفّر السعي إلى إيجاد قواعد مناهضة للهيمنة أساساً للمصالح المشتركة بين الدول الثلاث، حتى ولو تباينت المصالح المادية فيما بينها في مختلف المجالات الإقليمية والدولية. وينبغي وضع العامل الروسي في العلاقات الصينية الإيرانية في سياق جهد موسكو الأوسع لمعارضة طبيعة النظام العالمي، من خلال إنشاء شبكة من الدول التي تتبنى رؤى ووجهات نظر متشابهة. ومنذ سنة 1997، سعت كل من روسيا والصين للترويج لنظام عالمي متعدّد الأقطاب من خلال الإعلان المشترك بشأن "تعزيز تعدّد الأقطاب في العالم وإنشاء نظام دولي جديد" وما تلاه من بيانات لاحقة مشتركة. وقد سعت روسيا حثيثاً

خلال ذروة التفوق الأمريكي إلى محاولة موازنة الهيمنة الأمريكية من خلال تعزيز العلاقات مع الدول التي رأت فيها عدواً محتملاً للغرب، مثل إيران والصين والهند.

بدورها، أخذت إيران أيضاً بعين الاعتبار الدعوة الروسية إلى إنشاء اتحاد جيو–سياسي من مراكز القوى الكبرى في أوروبا وآسيا، بما في ذلك فكرة إنشاء "رباعي أوراسيا" يتألف من الصين وروسيا والهند وإيران؛ وهو اتحاد يوسع اقتراح وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف Evgeniy Primakov الذي دعا سنة 1998 لتشكيل "المثلث الاستراتيجي" بين موسكو وبكين ونيودلهي. وعلى الرغم من أن موسكو سلّطت الضوء على دور إيران في مقاربتها للنظام الدولي، لم يتطور الأمر إلى إيجاد هيكلية لعقد القمم وغيرها من أشكال الأنشطة الديبلوماسية ذات الصلة، كما هو الحال بين روسيا والهند والصين. وبدلاً من ذلك، سعت موسكو إلى بلورة اصطفافات مع الدول المؤيدة لرؤيتها حول النظام العالمي مثل الصين وإيران والهند وفنزويلا، لكنها أخفقت عملياً في بلورة أطر عمل متعددة الأطراف ملموسة وترقى إلى مستوى "نادي" لهذه الدول، يجمعها الاستياء من "النظام العالمي الليبرالي."

يفجيني بريماكوف

قبل تبني مقاربة "الاستدارة نحو الشرق" أعرب كمال خرازي Kamal Kharrazi، وزير الخارجية الإيراني، عن رغبة إيران في أن تكون جزءاً من "المثلث الاستراتيجي" الذي اقترحه بريماكوف، باعتباره سيشكّل اتحاداً لأربع حضارات وأعراق وأمم وأديان مختلفة، وأنه يمكن من خلاله تغيير الخارطة السياسية للعالم وتكوين قوة حقيقية مشتركة، لا يعود العالم معه أحادي القطبية. ومثل موسكو وبكين، سلّط خطاب طهران، حول التعددية القطبية، الضوء على الدور الأساسي للمنظمات غير الغربية ودول مثل إيران والهند والبرازيل والصين وروسيا في تحويل مركز القوة بعيداً عن الغرب.

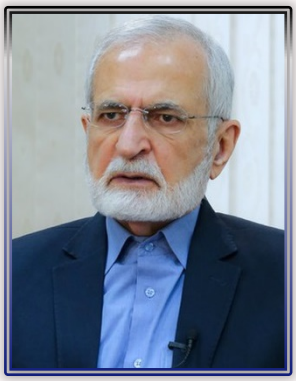

كمال خرازي

ومن الناحية النظرية، يوفر النظام متعدد الأقطاب لإيران مزيداً من الفرص على المستويين الإقليمي والدولي، إذ إنّ توزيع القوة على أقطاب إقليمية متعددة يجعل فرض إرادة قوة مهيمنة واحدة أمراً غير مقبول.

وقد سعت كل من روسيا والصين إلى إعادة تعريف المبادئ المعيارية للنظام العالمي، وهو الأمر الذي وجد صداه في العلاقات الروسية الإيرانية أيضاً، وذلك في إطار الجهود لمناهضة المعايير الغربية المفروضة؛ حيث سعت كل من روسيا والصين إلى تقديم مفاهيم بديلة للعلاقات المجتمعية والحكم المحلي والنظام العالمي، مغايرةً للمفاهيم الليبرالية التي جاء بها الغرب والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف؛ ويأتي ذلك في إطار حشد الدعم العالمي للمفاهيم الأقرب إلى القيم والمصالح الروسية والصينية. ومن الأمثلة على ذلك، سعي روسيا والصين إلى تعزيز المبادئ الدولية المتعلقة

بمركزية الدولة في القانون الدولي في مجلس الأمن الدولي UN Security Council وفي الاتفاقيات والمبادئ والبيانات المشتركة. وقد سعت روسيا إلى نقل مفردات علاقتها مع الصين إلى علاقتها مع إيران في مجالات القانون الدولي، ويظهر ذلك جلياً في تطابق العبارات المستخدمة في الإعلان المشترك الصادر سنة 2016 عن روسيا والصين بشأن تعزيز العلاقات الدولية، والإعلان المشترك الصادر عن روسيا وإيران في سنة 2020 حول تعزيز القانون الدولي.

كما سعت روسيا والصين وإيران إلى تحدّي المعايير "الغربية" قولاً وفعلاً من خلال المنظمات الدولية المختلفة. فعلى سبيل المثال، تضافرت جهود البلدان الثلاث في محاولة للحدِّ من قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية Chemical Organisation on the Prohibition of Weapons (OPCW) على إجراء تحقيق حول استخدام

النظام السوري للأسلحة الكيميائية واستهداف معارضيه بالاغتيال. وبعد محاولة اغتيال سيرجي سكريبال[1] Sergei SkripaL سنة 2018، سعت الدول الثلاث إلى استصدار مشروع قرار ببدء تحقيق روسي بريطاني مزدوج حول محاولة الاغتيال في محاولة للتشكيك في اتهام المملكة المتحدة لروسيا بالتورط في محاولة الاغتيال. وعلى الرغم من رفض اقتراحها، استمرت الدول الثلاث في دعم مختلف المقترحات المشتركة مثل الاقتراح الروسي الإيراني لخفض ميزانية منظمة حظر الأسلحة النووية، والاقتراح الروسي الصيني بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. غير أنه لا يمكن مقاربة العلاقات الروسية مع إيران والصين من منظور مناهضة الغرب فقط، لأن هذه المقاربة تحجب حقيقة كون التقارب الأعمق بين العواصم الثلاث نابعاً من رؤيتها لطبيعة النظام العالمي والمخاوف المشتركة بشأن الأمن المحلّي لكل بلد. وبالرغم من ذلك كله، ما زال التنسيق السياسي بين الدول الثلاث، خارج إطار العلاقات الثنائية والسياسة الخارجية لكل بلد، متواضعاً ومحدوداً.

[1] في 2018، جرت محاولة اغتيال الضابط الروسي وعميل أجهزة المخابرات البريطانية المزدوج سيرجي سكريبال وابنته يوليا Yulia في بريطانيا، وذلك بعد أن تعرّضا للتسمم بغاز الأعصاب، والذي نجيا منه بعد فترة طويلة من الوضع الحرج.

ثانياً: روسيا والصين والبرنامج النووي الإيراني:

احتلت القضية النووية الإيرانية حيزاً كبيراً في الجهود الصينية الروسية المشتركة فيما يتعلق بالحدِّ من انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت الذي تأرجحت فيه السياسة الروسية بين التعاون المحسوب مع الغرب بشأن العقوبات على إيران، واستخدام حقّ النقض (الفيتو) لصالح إيران؛ كانت الصين أكثر تردداً فيما يخصّ العقوبات الأممية على طهران ومفاوضات مجموعة بي 1+5. غير أن إحجام الصين عن اتخاذ موقف مستقل فيما يتعلق بدعم إيران لا يدل على اعتمادها على موسكو في صياغة سياساتها بخصوص الحدِّ من انتشار الأسلحة النووية، بل يعكس وجود تنسيق مسبق في مقاربات موسكو وبكين للقضايا الدولية، ويوضح اتفاقهما على إدانة العقوبات الأحادية الجانب، ورفضهما استخدام القوة فيما يتعلق بهذا الملف.

فقبل إحالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA) الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، تعرضت كل من روسيا والصين لضغوط أمريكية بسبب تعاونهما النووي المدني مع طهران. وفي الوقت الذي وافقت فيه روسيا على وقف مبيعات الأسلحة لإيران بموجب اتفاقية جور–تشيرنوميريدين[2] Gore-Chernomyrdin، ظلّت موسكو مصرّة على استكمال إنشاء محطة بوشهر Bushehr التي عدّتها روسيا ضرورية للحفاظ على سمعتها التجارية في القطاع النووي المدني الأوسع، ولإثبات أنه بإمكان الروسي إتمام مشروع تقني معقّد بنجاح. وفي سنة 1997، أقنعت إدارة كلينتون Clinton الصين بالعدول عن بناء منشأتين نوويتين في إيران، مما أعطى أفضلية تنافسية لروسيا في سوق الطاقة النووية السلمية الإيرانية. ومثلما كان الالتزام الروسي بإكمال بناء محطة

[2] اتفاقية سريّة وقّعها نائب الرئيس الأمريكي آل جور Al Gore ورئيس الوزراء الروسي حينها فيكتور تشيرنوميردين Viktor Chernomyrdin في 1995، تتعلّق بإنهاء جميع مبيعات الأسلحة الروسية التقليدية لإيران بحلول نهاية سنة 1999.

بوشهر رمزاً لمكانتها كقوة عظمى، فقد عكست مشاركة روسيا في المفاوضات المتعلقة ببرنامج إيران النووي رغبتها في الانخراط بترتيب الشؤون الدولية كقوة عظمى.

بعد الكشف عن البرنامج النووي الإيراني السري، بما في ذلك منشآت تخصيب اليورانيوم في نطنز Natanz ومنشآت إنتاج البلوتونيوم المستخدمة في صنع الأسلحة في آراك Arak في آب/ أغسطس 2002، فضّلت كل من موسكو وبكين حلّ موضوع المخاوف المتعلقة بالضمانات، من خلال مجموعة إي 3 (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا). ومع استئناف إيران لأنشطة التخصيب في آب/ أغسطس 2005، استمرت روسيا والصين في تفضيلهما لحلّ الأزمة داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس في أروقة مجلس الأمن الدولي. وفي سنة 2006، دعمت الصين محاولة روسيا التوسط للوصول إلى حلٍّ سياسي بعيداً عن إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن، من خلال عرض معالجة اليورانيوم في المصانع الروسية، وهو اقتراح قوبل برفض إيراني. وقد كان هذا الأمر عاملاً حاسماً في دفع موسكو ومن خلفها بكين إلى دعم قرار إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في العام نفسه. وفي مفاوضات لاحقة حذت الصين حذو روسيا في دعم سياسة المسارَين فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، بحيث يتمّ تقديم حوافز لطهران للجلوس على طاولة المفاوضات، مع استخدام عقوبات متعددة الأطراف لزيادة الضغط على القيادة الإيرانية.

وكما فعلت روسيا، سعت الصين إلى الموازنة بين ضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإفساح المجال لمزيد من المفاوضات مع طهران من جهة، وتجنب الإضرار بعلاقتها بطهران من جهة ثانية. وفي مجلس الأمن الدولي، عملت روسيا والصين معاً لتخفيف قرارات العقوبات وصياغة مقاربات مشتركة حول مسودة التعديلات. وعلى الرغم من دعم كل من الصين وروسيا للعقوبات الاقتصادية الشاملة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 في سنة 2010، فقد

أعربت موسكو وبكين عن رفضهما للعقوبات أحادية الجانب التي فرضها الاتحاد الأوروبي European Union والولايات المتحدة على إيران، بينما عارضتا بشدة استخدام القوة ضدّ طهران.

في أعقاب خطة العمل الشاملة المشتركة، كانت موسكو حذرة من أن التقارب المحتمل لإيران مع الولايات المتحدة وأوروبا يمكن أن يأتي على حساب المصالح والنفوذ الروسي في إيران بعد العقوبات. لكن سرعان ما تبدد هذا الشعور مع انتخاب دونالد ترامب، حيث تراجعت مخاوف موسكو بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، فيما زادت في المقابل مخاوف طهران من أن يأتي تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا على حساب المصالح الإيرانية. وقد أدى فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وإلغاء الولايات المتحدة لخطة العمل الشاملة المشتركة، وحملة واشنطن "للضغط الأقصى" إلى زيادة أهمية روسيا والصين في السياسة الخارجية الإيرانية. لقد وفّر المأزق في العلاقات الأمريكية الروسية والتراجع في علاقة الصين مع الولايات المتحدة في ظلّ إدارة ترامب أرضية خصبة لموسكو وطهران وبكين للالتحام حول معارضة أحادية واشنطن الجامحة. ودعمت المعارضة الروسية والصينية لجهود إدارة ترامب لتمديد الحظر جهود موسكو وبكين، لإبراز صورهما كأبطال للقانون الدولي، في ظلِّ تعنُّت الإدارة الأمريكية ونزعتها إلى الأحادية.

ثالثاً: إيران ومنظمة شنجهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organisation:

على المستوى الإقليمي، كانت منظمة شنجهاي للتعاون هي الأداة الرئيسية المتعددة الأطراف للمشاركة الثلاثية بين موسكو وبكين وطهران من خلال قممها المنتظمة واللقاءات الوزارية. احتلت منظمة شنجهاي للتعاون مكانة بارزة في سعي طهران لتنمية العلاقات مع روسيا والصين ودول آسيا الوسطى

في إطار الاصطفاف الإقليمي المناهض للغرب؛ وذلك منذ حصولها على صفة مراقب في المنظمة سنة 2005، على الرغم من ضعف القدرات المؤسسية لهذه المنظمة ومزاياها الهامشية والمعضلة المتعلقة بمنح إيران العضوية الكاملة فيها. وعلى الرغم من أن إيران أعلنت عزمها الحصول على العضوية الكاملة في سنة 2008، إلا أن عدم رغبة الدول الأعضاء في ضمّ دولة ذات عداء صريح مع الغرب كان واضحاً في قرار رفض طلب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad العضوية الكاملة، وكانت الحجة عدم وجود آليات رسمية لتوسيع المنظمة. ولاحقاً في سنة 2010، اعتمدت المنظمة معايير إضافية للعضوية منعت بموجبها الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن الدولي من الانضمام. غير أن المنظمة تتعاون مع إيران منذ سنة 2007 في مجال التبادل المحدود للمعلومات حول الإرهاب والتطرف وتهريب المخدرات. كما شاركت إيران أيضاً كمراقب في مختلف المناورات والتدريبات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وشاركت أيضاً في مجموعة الاتصال بين المنظمة وأفغانستان.

محمود أحمدي نجاد

اختلفت موسكو وبكين، داخل أروقة المنظمة، حول مسألة عضوية إيران، وحول تركيز الصين على التكامل الاقتصادي بين دول المنظمة. ففي حين كانت موسكو تضغط من أجل ضمّ إيران، كانت الصين مترددة، بالرغم من تصريحات الترحيب العلنية وتأييد طلب إيران الحصول على العضوية الكاملة. غير أنه في قمة المنظمة التي عقدت في دوشنبه سنة 2021، وقّعت الدول الأعضاء على عضوية إيران الكاملة في المنظمة. وهو ما شكّل انتصاراً ديبلوماسياً كبيراً للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي Ebrahim Raisi وسط تعثر المحادثات النووية في فيينا، واستلام طالبان زمام الأمور في أفغانستان، والتحدّي الأمني الدائم الذي يواجهه النظام داخلياً. وبالإضافة إلى تسوية الخلافات

إبراهيم رئيسي

مع طاجيكستان، فإن قبول إيران في المنظمة يؤشر إلى أن طهران أقنعت الصين بالمضي قدماً في دعم انضمامها، وهو أمر يجب أن يُنظر إليه في سياق تعزيز طهران علاقاتها مع موسكو وبكين وليس في إطار قيام تحالف بين البلدان الثلاثة.

رابعاً: أمن النظام الحاكم ونشر الاستبداد:

أسهمت الثورات الملونة في دول الاتحاد السوفييتي الأسبق، وأحداث الحركة الخضراء في إيران سنة 2009 في تعزيز المعايير الأساسية المشتركة بين كل من روسيا وإيران والصين، فيما يتعلق بمناهضة أجندة الدمقرطة الغربية. فلطالما شدّدت إيران على أولوية سيادة الدول وعدم تدخل الغرب في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى وروسيا والصين، حتى لو كان الموضوع يتعلق بحالات اضطهاد المسلمين. وخلال الثورات الملونة في جورجيا وقرغيزستان وأوكرانيا، انتقدت طهران الجهود الغربية لتعزيز الديموقراطية واصفة إياها بـ"الحرب الناعمة". ومن خلال ربط احتجاجات الحركة الخضراء في سنة 2009 بالثورات الملونة، تبنى الخطاب الرسمي وشبه الرسمي الإيراني مفردات الخطاب الروسي فيما يتعلق بأحداث أوكرانيا وجورجيا وقيرغيزستان، كما تبنّى النظام التكتيكات الروسية والصينية فيما يتعلق بتهميش المعارضة، من خلال تشديد قبضته على أمن المعلومات، وربطه بتعزيز السيادة واستقرار النظام. والجدير ذكره، أن كلاً من الصين وروسيا وضعت النقد الغربي للممارسات الاستبدادية في سياق حملة أوسع بقيادة الولايات المتحدة للقضاء على تحديات الأحادية القطبية. وقد بررت كل من روسيا والصين سياساتها بأنها تأتي بدافع الحفاظ على القيم الحضارية وسيادة الدولة، والتدخل لنزع الشرعية عن الحركات المؤيدة للديموقراطية. وساعد الدعم الروسي الصيني لنتائج الانتخابات الرئاسية في إيران النظام على إحكام قبضته وقمع الاحتجاجات وحجب المعلومات وتقييد الوصول للإنترنت من أجل الحدِّ

من النقد الدولي للنظام والحفاظ على شرعية السلطة القائمة. فكما في روسيا والصين، بدأت طهران بإدراك أن السيطرة على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ضرورية لضمان استقرار النظام وقمع الحركة الخضراء.

وعلى الرغم من التوترات الناتجة عن رفض اقتراح المفاعل النووي البحثي الإيراني ومقاربة أحمدي نجاد للمسألة النووية، إلا أن روسيا والصين كانتا بمثابة فارسَين منقذَين لإيران، وذلك من خلال ما قدماه من مساعدات اقتصادية وديبلوماسية وغيره لتشجيع النظام الإيراني على مواجهة جهود الدمقرطة الخارجية. وقد استمرت روسيا والصين في حماية إيران من النقد الدولي المتعلق بشؤونها الداخلية. ففي سنة 2018، وبعد سلسلة من الاحتجاجات المحلية في إيران، عارضت كل من روسيا والصين بشدّة جهود الولايات المتحدة إثارة القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية لإيران في مجلس الأمن الدولي. وقد رأت الصين حينها أن مسؤولية مجلس الأمن هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي لا ينبغي له مناقشة الشؤون الداخلية لأي دولة، كما أنه ليس مكاناً لأي نقاش حول وضع حقوق الإنسان في أي بلد. بدورها، تبنت روسيا أيضاً موقفاً مشابهاً معتبرة أن الاحتجاجات الداخلية خارج تفويض مجلس الأمن.

وقد أدى رفد إيران بشريان حياة ديبلوماسي إلى تخفيف الضغط الخارجي عنها فيما يتعلق بسياستها الاستبدادية، حيث عززت كل من موسكو وبكين من قدرة إيران على تحمل الانتقادات الدولية والتصدي للخلافات المحلية. وقد حفّزت المخاوف بشأن الاستقرار الإيراني الداخلي تنسيقاً أكبر بين روسيا والصين وإيران من أجل تبني استراتيجيات الثورة المضادة، مما يسمح لها بالتصدي للمعارضة الداخلية وتعزيز سيادة الدولة وتعزيز بقاء النظام.

خامساً: إيران في المقاربات الروسية والصينية للربط الاقتصادي:

شغلت إيران بحكم موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية حيزاً بارزاً في كل من المساعي الروسية والصينية لتعزيز الترابط الإقليمي. وركزت روسيا على قدرة إيران على الاضطلاع بدور محوري كجسر جغرافي يربط أوروبا وأوراسيا بالشرق الأوسط وجنوب آسيا، وبالتالي توسيع فرص التجارة عبر القارات. غير أن الخطاب الرسمي الروسي والإيراني حول مدى الترابط الإقليمي والتعاون الاقتصادي لم يستطع أن يحجب حقيقة التعاون الاقتصادي الضعيف والعلاقات التجارية الضئيلة بين البلدين، بالإضافة إلى عدم وجود تنمية ملموسة فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الإقليمية. فبعيداً عن جانب الطاقة النووية ومبيعات الأسلحة، أثّرت التوقعات الثنائية التي لم تتم تلبيتها، وغياب القنوات المصرفية الموثوقة، واختلاف هيكلية الاستيراد والتصدير، على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ومع إطلاق الصين لمبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI) سنة 2013، سعت روسيا لإدارة واستثمار النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة التي تشمل كومونولث الدول المستقلة Commonwealth of Independent States (CIS). وفي سنة 2015، وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينج Xi Jinping اتفاقية لربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع مبادرة الحزام والطريق الصينية. وفي سنة 2016، أوضح بوتين في منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي St. Petersburg Economic Forumنية موسكو بدء "الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى" كإطار للتكامل والتنسيق السياسي والأمني والاقتصادي الإقليمي الكلي، بحيث يشمل دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة الدول المستقلة ومعها الصين والهند وباكستان وإيران. وقد سعت موسكو من

شي جين بينج

خلال هذه الشراكة التي عُرفت بـ"أوراسيا الأكبر" إلى التعامل مع مبادرة الحزام والطريق مع الحفاظ على نفوذها فيما تسميه "الخارج القريب".

وعلى الرغم من مخاوف موسكو الكامنة بشأن التوسع الاقتصادي الصيني، فقد جاء السعي الروسي لربط مبادرة الحزام والطريق الصينية بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي كجزء من جهد أوسع لإنشاء شبكة مترابطة تشمل مناطق التجارة الحرة والتجارة بين الكتل والشراكات الاقتصادية وعمليات التكامل الإقليمي. وتشكّل إيران نقطة ارتكاز أساسية في هذا المشروع، لكونها مركز عبور مهم لخطط التوسع الروسية المتعلقة بصادراتها غير الهيدروكربونية. وفي سنة 2018، وقّعت إيران اتفاقية تجارة حرة مؤقتة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ودخلت حيّز التنفيذ في تشرين أول/ أكتوبر 2019.

وفي سنة 2021، حققت طهران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي تقدّماً في توقيت المفاوضات من أجل اتفاقية تجارة حرة أكثر شمولاً، مما أدى إلى توسيع تجارة إيران مع روسيا، تليها أرمينيا وكازاخستان. وارتبطت مشاركة إيران في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أيضاً بطموحات موسكو وطهران بتطوير ممر عبور دولي يربط أرواسيا بالخليج العربي وجنوب آسيا من خلال شبكة متعددة الوسائط من سكك حديد وطرق الشحن.

ويعتمد مشروع إنشاء ممر العبور الدولي، ومبادرة الحزام والطريق على البنية التحتية للموانئ الإيرانية في طرق التجارة البرية والبحرية لبحر قزوين لتوسيع الصادرات إلى أسواق الخليج العربي وجنوب آسيا، إلا أن نقص التمويل والعقوبات المفروضة على كل من إيران وروسيا قد أعاقت تحديث هذه البنية التحتية وتوسيعها. وعلى الرغم من جهود روسيا للتغلب على العقوبات الثانوية، يظلّ البعد الاقتصادي في العلاقة الروسية الإيرانية نقطة ضعف قائمة، تحول دون توسيع العلاقات الثنائية، وهو الأمر الذي يتناقض بشكل صارخ مع واقع العلاقة الاقتصادية بين إيران والصين.

ومن ناحية أخرى، كانت روسيا والصين وإيران من بين الدول الرائدة التي دعت إلى استقلال مالي أكبر عن الدولار الأمريكي؛ حيث دعت موسكو في إطار علاقاتها مع طهران وبكين إلى التعامل بالعملات الوطنية كبديل عن الدولار من أجل تقليل مخاطر العقوبات وتعزيز الاستقلال. ومنذ بداية سنة 2016، تمكنت روسيا من إيجاد آليات تعامل مالي بغير الدولار مع بعض الدول، مثل الصين وفنزويلا، لمواجهة العقوبات الأمريكية. كما تحاول روسيا وإيران استخدام الروبل والريال للالتفاف على العقوبات الأمريكية وصعوبة إجراء الصفقات التجارية بالدولار.

غير أن التصريحات الصادرة عن روسيا والصين وإيران حول دمج الرؤى الضخمة للربط الاقتصادي والتصدي للدولرة أخفت حقيقة التقدم الفعلي الضعيف في هذه المبادرات. ومن ناحية أخرى، لا يسهم التفاوت في القوة الاقتصادية الروسية والصينية إلى تعقيد أهداف موسكو في المشاركة في التكامل الأوروبي الآسيوي كشريك متساوٍ فحسب، بل إنه أيضاً يؤثر سلباً على جهود دعم طهران في التغلب على عزلتها الاقتصادية الدولية. كما أن غياب قنوات مصرفية موثوقة وعدم تطوير العلاقات التجارية بين روسيا وإيران تلقي بظلالٍ من الشكِّ على جدوى التجارة في العملات الوطنية، في حين أن فرض إدارة ترامب لعقوبات ثانوية سلط الضوء على التحديات التي تواجه محاولات تقويض القوة المالية للولايات المتحدة. كما أن اتفاق روسيا والصين وإيران على وضع حدٍّ للدولرة على صعيد العلاقات الثنائية بينها، أرخى بظلاله السلبية على حجم التجارة بالعملات الوطنية الذي تراجع تحت ضغط الأهداف الكبرى التي وضعتها حكومات هذه الدول.

خلاصة:

يكشف العامل الروسي في العلاقات الصينية الإيرانية عن وجود فسيفساء معقّدة من الرؤى المتقاربة حول النظام العالمي، تدعمها الانقسامات الكامنة في رؤى القوى العظمى للتكامل الإقليمي. وقد عكس الخطاب والأداء السياسي الروسي والصيني والإيراني المتعلق بمقاربة القضايا الدولية الأوسع، وجود قواسم مشتركة بين الدول الثلاث بالرغم من الاختلافات فيما بينها. فعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي الروسي والصيني فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني يوحي بالتزامهما بمنع الانتشار النووي، إلا أنهما عارضتا فرض عقوبات أحادية الجانب على الدول، وفضّلتا التوصل إلى حلٍّ متعدد الأطراف للقضية النووية الإيرانية. وفي الوقت نفسه، كانت سياسات بكين وموسكو تجاه البرنامج النووي الإيراني ومفاوضات مجموعة بي 5+1 نتاجاً لسياساتهما الفردية تجاه الغرب. وعلى المستوى الإقليمي، وفّرت منظمة شنجهاي للتعاون منتدى متعدد الأطراف للمشاركة الثلاثية بين روسيا والصين وإيران مع التركيز على المقاربات المشتركة للأمن.

ولقد أسهم التركيز الصيني الروسي في تعزيز فكرة سيادة الدول وإعطاء الغطاء الشرعي لإيران، في منح هذه الأخيرة القدرة على تحمل الضغط الدولي على شؤونها الداخلية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن حجم التجارة الثنائية بين روسيا وإيران ضئيل مقارنة بحجم التجارة الثنائية مع الصين. وقد تعرقلت جهود توسيع التجارة الثنائية بين روسيا وإيران بسبب عدم وجود نظم مصرفية موثوقة، واختلاف هيكليات الاستيراد

والتصدير بين البلدين، مما ما يزال يشكّل حاجزاً أمام جهود موسكو وطهران المعلنة لتحدي القوة الاقتصادية العالمية لواشنطن.

على الرغم من القواسم المشتركة في مقاربات موسكو وبكين وطهران للنظام الدولي، فقد حالت المخاوف السياسية والمصالح الوطنية المتباينة دون قيام تحالف متماسك بين الأطراف الثلاثة. ويحدّ غياب التعاون المؤسسي الثلاثي من القدرة على مقاربة الاهتمامات المشتركة كجبهة واحدة. وتسلط الاختلافات بين المقاربتين الروسية والصينية للديبلوماسية مع إيران الضوء على التحديات التي تحول دون توصيف العلاقة بين روسيا والصين وإيران على أنها تحالف أو توافق دائم. لكن التعاون الناشئ بين الدول الثلاث في مختلف المجالات يُمكن أن يشكّل أساساً لمزيد من التعاون الثلاثي المثمر إذا ما تمّ استثماره بشكل مناسب.

تناقش هذه الدراسة التماثل في مقاربة روسيا والصين وإيران للنظام الدولي، وتبحث في الدور الروسي والصيني في تطور البرنامج النووي الإيراني، وكذلك في أهمية مشاركة إيران مع منظمة شنجهاي للتعاون، وفي تشجيع بكين وموسكو لإيران في تطبيق ممارسات تعزّز السيادة واستقرار النظام. كما تسلّط الضوء على الدور الإيراني في الجهود الروسية لربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بمبادرة الحزام والطريق الصينية، بالإضافة إلى الجهود الأوسع نطاقاً لدعم التعامل المالي بغير الدولار الأمريكي. وتخلص الدراسة إلى أنه وبالرغم من التقارب الفكري والتنسيق بشأن القضايا البارزة، سيكون من الخطأ الإشارة إلى وجود محور روسي صيني إيراني كبير. إذ تظل العلاقة الثلاثية مجردة من العلاقات المنظمة والمؤسسية، بمعزل عن العلاقات الثنائية الخاصة بكل منها، والتي تميل إلى السماح فقط بتنسيق ثلاثي ذي سقف محدود.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net